افتتاحية ديوان قراءات في الكتب الدبلوماسية

أهلاً بكم في هذا الإصدار الثالث لديوان القراءات الدبلوماسية بمجلة الدبلوماسى، الذى يأخذنا في جولة في الكتابات العربية والأجنبية المعنية بمهنتنا القيمة.

ففي هذا العدد، تصحبنا الدكتورة هاجر قلديش أستاذة التعليم العالي في القانون الدولي العام بجامعة قرطاج، ورئيسة لجنة الاتحاد الإفريقي للقانون الدولي سابقا في جولة متعمقة في كتاب «العلاقات الدولية في عصر التكنولوجيات الرقمية: تحولات عميقة - مسارات جديدة» من تأليف د. عبد القادر دندن وآخرون الصادر لمركز الكتاب الأكاديمي فى 2021 الذى يشرح لنا هذا الموضوع من خلال عدة محاور ، الأول حول التكنولوجيات الرقمية والتحول في طبيعة القوة العالمية، والثاني: التكنولوجيات الرقمية والتحول في طبيعة الأمن القومي، والثالث: تطور التكنولوجيات الرقمية والتحول في طبيعة الخصوصية، والرابع عن التكنولوجيات الرقمية والتحول في طبيعة التفاعلات الدولية.

ومن منا لا يرى أن ثورة الاتصالات والمعلومات لم تؤثر على مؤسسة الدبلوماسية، فشقيها الاثنين يمسان جوهر وظيفتنا المرموقة. ومن هنا، أهمية الاطلاع على الأدبيات التي تفسر لنا هذه الظاهرة، وهو تطرق سيمثل رابطاً أساسيا للعديد من إصداراتنا المستقبلية من هذا الديوان.

أما الوزير المفوض عبد الحميد الرافعى فيعرض لنا كتاب «دور المنظمات الدولية في تنمية مناطق ما بعد النزاع» للمؤلف ناظم عبد الله أحمد الصادر فى القاهرة فى ٢٠٢٢ لمركز العربي للنشر والتوزيع، متناولاً الأولويات التنموية في مناطق ما بعد النزاع ومعوقاتها، ودور أجهزة الأمم المتحدة في تنمية مناطق ما بعد النزاع، وأخيراً عدة عروض مستفيضة حول دور الأمم المتحدة فى السلفادور وافغانستان والعراق. وأهمية هذا الكتاب لا تقتصر على كونه محط اهتمام للمنظمة العالمية بشكل عام، بل أيضاً لكونه مرتبط مباشرة بالدور الدبلوماسي لمصر في أفريقيا، باعتبار أن القاهرة هي مقر لمركز الاتحاد الأفريقي للتنمية وإعادة الإعمار في مراحل ما بعد الصراعات، الجارى تفعيله ليبدأ تشغيله الفكرى في الأشهر القليلة القادمة وقبل نهاية عامنا الجارى.

أخيراً هناك عرضُ لمحرر الديوان لمقالين مرجعيين حول تصنيف وحاضر ومستقبل الدراسات الدبلوماسية» بدورية مراجعات الدراسات الدولية حيث نستشكف فيه الأطر المرجعية الأكاديمية لدراسة مؤسسة ومهنة الدبلوماسية في محيطيها الأكبرين من دراسات السياسة الخارجية ودراسات العلاقات الدولية. ولعل ذلك يوفر منظوراً أشمل لدووين القراءات الدبلوماسية، بما يربط بين الممارسة والنظرية، على نحو ما تمثله هذه العروض الثلاثة من قراءات شخصية لممارسين ذوى خبرة لقراءات ذات تأصيل.

ونستمر في دعوتكم للمساهمة القيمة بمراجعات لقراءاتكم الدبلوماسية، فلدينا كتب جديدة في مجالات الدبلوماسية صادرة خلال العام الحالي أو المنصرم أو قد يكون متوافراً لديكم كتب أخرى في ذات المجال بغض النظر عن تاريخ النشر والإصدار، فالدعوة مفتوحة لموافاتنا بعروض لها من خلال مراسلة محرر الديوان على البريد الإلكترونى Amr.Aljowaily@gmail.com، فهذا الإصدار الثالث يجعلنا نستعير بتصرف من بالعامية المصرية بأن «الثالثة ثابتة»، ومن هنا يستمر الديوان بخطى واثقة في قراءاته الدبلوماسية!

«تصنيف المكاسب المعززة المحققة فى الدراسات الدبلوماسية»

تاليف البروفيسور Murray, S

بدورية مراجعات الدراسات الدولية International Studies Review المجلد 9 (2008)1
و«حاضر ومستقبل دراسات الدبلوماسية»
تأليف الأساتذة البروفسورات Murray, S و Sharp, P.و Wiseman, G. Criekemans, D.
Melissen, J. بدورية مراجعات الدراسات الدولية International Studies Review المجلد 13، العدد 4. (2011)2

ربما إحدى المساهمات غير المباشرة لـ«ديوان القراءات الدبلوماسية» هو تضييق الهوة وتجسير الفجوة، ما بين الدبلوماسية، فى الجانبين النظرى والتطبيقى. ونذكر أن الديوان الأول تضمن عرضاً للطبعة السادسة للكتاب المرجعى للبروفيسور «بيريدج» المعنون «الدبلوماسية: النظرية والتطبيق»، ثم تناول الديوان الثانى عرضاً لكتابين حول الدبلوماسية والتفاوض فى إطار الأمم المتحدة، والدبلوماسية الشبكية الممتدة إلى الفاعلين غير الحكومين، خاصة بالتطبيق على نموذج روسيا. إلا أننا فى كل ذلك انحزنا، حتى لو عن دون قصد، إلى الجوانب العملية والممارسات التطبيقية لمهنتنا الدبلوماسية، حتى لو كان تناولها من خلال عروض لكتب مؤصلة عنها، لكن دائماً من وجهة الخبرة والممارسة، أكثر منه من منظور النظرية والأكاديمية.

وفى هذا الديوان الثالث نغامر، لنُدخل أنفسنا، نحن الممارسين، فى عرين النظرية للأكاديميين، فهى فرصة للاستفادة المتبادلة ما بين الاختصاص والتخصص. لذا، نعرض، فى هذا المقال المقارن المختصر، لدراستين أكاديميتين عنيتا بمسح للأدبيات literature review للكتابات الأكاديمية المعنية بالجانب النظرى للدبلوماسية. ونبدأ بالمقال المرجعى المعنون «تصنيف المكاسب المعززة المحققة فى الدراسات الدبلوماسية» للبروفيسور Murray, S، الذى يمكن اعتباره تشريحاً للأدبيات المعنية ومحاولة للتنصيف بما يضع إطاراً مناسباً للتعرف على، ولتحديد، توجهات الدراسات ذات الصلة. والمقال فى حد ذاته يعتبر

سفير عمرو الجويلى
Amr.Aljowaily@gmail.com

إقراراً بأهمية مهنة الدبلوماسية فى التأثير على العلاقات الدولية، التى استتبعها أن يخصص علماؤها وقتهم لدراستها وتأصيلها. لهذا السبب يفرد المقال قسمه الأول للإجابة على سؤال بديهى وهو «لماذا [علينا] أن ندرس الدبلوماسية»، ومنها يمضى إلى تحليل «البيئة الدبلوماسية الحديثة» ليوضح كيف أن الفاعلين الدوليين قد تنوعوا، ولم تعد الدولة/الحكومة هى الفاعل الوحيد، حتى وإن ظلت لاعباً رئيس.

تصنيف الدراسات الدبلوماسية

ومن هنا، ينطلق الكاتب ليُصنف الدراسات الدبلوماسية إلى ثلاثة مدارس فكرية رئيسية، الأولى يسميها «التقليدية» التى ما زالت تعتبر أن الدولة هى الفاعل الأساسى فى العلاقات الدولية، رافضة أن تعترف بمساهمة لأى من الفاعلين الآخرين. وفى النقيض من ذلك، يعرض للمدرس البازغة/الوليدة nascent التى لا تركز إلا على الفواعل الجدد فى العلاقات الدولية، من الهيئات غير الحكومية،

«تصنيف المكاسب المعززة المحققة فى الدراسات الدبلوماسية»

وتراها الأجدر بالدراسة كونها الأكثر تأثيراً والأكبر قدرة فى إحداث التغيير المطلوب. وكعادة المدارس الفكرية الاستقطابية، تبرز مدرسة وسيطة، أو لنقل مزيجة، تأخذ أوقع فى ما النقيضين، وتتسم بالمرونة الكافية بتطبيق المنظور المناسب لتحليل الحالة المناسبة. ويسمى البروفيسور «موراى» هذه المدرسة بالـ«الابتكارية innovative ». ورغم فائدة هذا التقسيم، إلا أننى أراه مكرراً فهو مجرد انعكاس مرآة للمدارس السائدة فى العلاقات الدولية منذ استقرار هذا الفرع من العلم، ألا وهى الواقعية والليبرالية، بالتالى، أعتقد أنه كان يمكن عليه مجرد استعارة هذا التنصيف، بدلاً من ضرورة إطلاق تسميات جديدة لمجرد أنها تنطبق فى الأساس على الدراسات الدبلوماسية، وليس على المدارس النظرية للعلاقات الدولية. الملفت للنظر أنه يقوم بهذا الربط، وإن كان عكسياً، فى القسم التالى للدراسة عندما يربط ما بين هذه المدارس الثلاثة للدراسات الدبلوماسية، التقليدية والوليدة والابتكارية»، وبين المدارس الفكرية للعلاقات الدولية «الواقعية والليبرالية» مضيفاً إليها أيضاً «البنائية»، علماً بأنه يقوم بذلك فى شكل جدول توضيحى يسهل وصول الفكرة، ويطرح معايير للمقارنة منها النشأة، والفاعلين، والأطر النظرية، والبيئة، والعوامل المؤسسة لكل مدرسة منها؛ وهو جدول مفيد وإن كان يتطلب فهمه الإلمام بأساسيات هذه الاتجاهات.

حاضر ومستقبل دراسات الدبلوماسية

ويعتبر التصنيف الذى أسسه البروفيسور «موراى» مفيداً للانتقال منه إلى التعرف على رؤية أساتذة الدراسات الدبلوماسية لواقع وأجل هذه الأدبيات، الآن وغداً. ولهذا الغرض أفردت الدورية الرائدة «مراجعات الدراسات الدولية» ملفاً خاصاً جمعت فيه إسهامات لعدد من أكبر أساتذة الدراسات الدبلوماسية فى مختلف أنحاء العالم. فيبدأ «بول شارب» الأستاذ بجامعة «مينيسوتا» بتتبع دراسات الدبلوماسية، أو الدراسات الدبلوماسية، وهما المصطلحان اللذان نستخدمهما هنا بشكل تبادلى، رغم التمايز (البسيط نسبياً) بينهما، فى إطار أنشطة «رابطة الدراسات الدولية» التى أنشأت قسماً داخلها فى ١٩٩٦ مخصص للدبلوماسية كان من أبرز نتائجه سلسلة من الكتب المتخصصة بالتعاون مع دارى النشر «بريل» و«بالجريف/ماكميلان»، إضافة إلى «دورية لاهاى فى الدبلوماسية» المتخصصة.

ثم يطرح «جيفرى وايزمان» الأستاذ بجامعة جنوب كاليفرونيا فى مقال معنون «إعادة الدبلوماسية إلى الداخل: حان الوقت كى تلحق النظرية بالممارسة» الذى يجادل بالتزامن فى الوقت، الذى قد يكون أيضاً ترابطاً فى الموضوع، مع الاعتقاد بأهمية الدبلوماسية وبين أيديولوجية الإدارة الحاكمة للولايات المتحدة، فما أن أطلق الرئيس أوباما حملته، ومن بعدها تولى منصبه، حتى أفرد للدبلوماسية قيمة خاصة، محاولاً تعويض النقص الناتج عن توجهات سابقه بما نتج عنه تراجع شعبية، وربما أيضاً مصداقية، بلاده دولياً، سواء لدى الحكومات النظيرة أو الشعوب الغفيرة. ويعرض لأهمية «تنظير» الممارسات التطبيقية للدبلوماسيين، بما يحقق من فائدة للأكاديمية وللدبلوماسية معاً 1. وبعده يأتى مقال «ديفيد كريكسمانس» الأستاذ بجامعة انتورب بعنوان «استكشاف العلاقة بين الجغرافيا السياسية والسياسة الخارجية والدبلوماسية» ليطرح السؤال المتكرر حول تأثير العولمة على قيمة ودلالة الإقليم والأرض، ومعه العلاقة بين التناول النظرى لكل من السياسة الخارجية وللدبلوماسية، وهو ما أجده مفيداً فى تطوير ثلاثة مستويات من الأطر النظرية، مرتبة تراتبياً كالتالى: الدبلوماسية، السياسة الخارجية، العلاقات الدولية، التى يفسر كل منها جانباً من جوانب التفاعلات الدولية المركبة فى هذه المنظومة المعقدة، فعلى سبيل المثال لا الحصر، قد تفسر نظراليات العلاقات الدولية المعطيات التى تفرض على الدول، من خلال نظريات السياسة الخارجية، والبدائل المتاحة، فتأتى نظريات الدبلوماسية لتفسر الوسائل الأنجع للتعامل «ميدانياً» مع تلك الخيارات، خاصة بالأسلوب السلمى «الحضارى» دون اللجوء إلى أدوات القوة والتأثير الأخرى.

أما مقال «بول شارب»، الأستاذ بجامعة «مينسوتا» فمعنون «الدبلوماسيون، الدبلوماسية، الدراسات الدبلوماسية ومستقبل العلاقات والدراسات الدولية»، ليتناول، ضمن أمور عديدة أخرى، تطور العمل الدبلوماسى وصولاً إلى الدبلوماسية العامة، طارحاً عدد من الأسئلة المطلوب

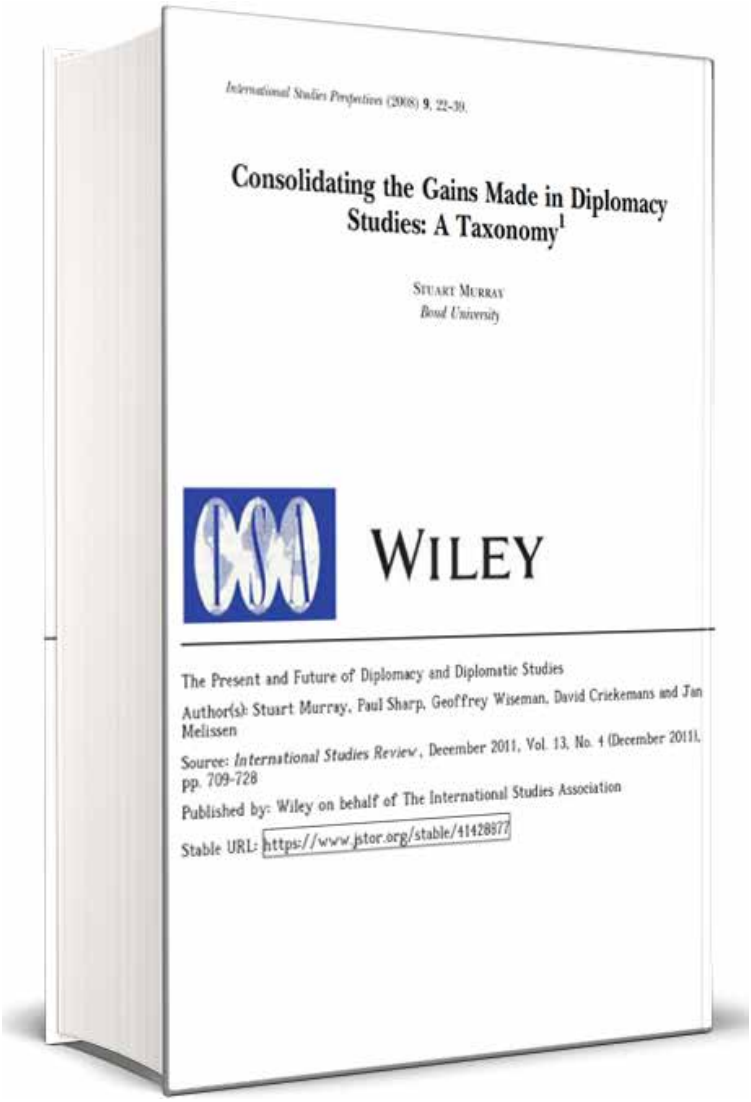

للدراسات الأكاديمية الإجابة عليها معظمها ينصب على تقييم إسهام الدبلوماسية ووظائفها الأساسية فى العلاقات الدولية، خاصة على ضوء التعددية التى طرأت على نوعية وأعداد الفاعلين الدوليين. ويأتى مرة أخرى «ستيوارت موراى» الأستاذ بجامعة بوند ليتناول «النظرية الدبلوماسية وتطور المدارس الفكرية للدراسات الدبلوماسية» فيقوم بالربط ليس فقط مع تصنيفات المدارس الثلاثة التى سبق أن طرحها ثلاث سنوات قبل هذه المقالات، لكن أيضاً مع محددات تعريف النظرية فى المقام الأول. كذلك، يتناول تعدد التعريفات الدبلوماسية متى اقترنت بالرياضة، الثقافة، البرلمان وغيرها من أنواع الدبلوماسية المتزايدة فى محافل الممارسة، والتى يجب أن يواكبها تنوع فى الجوانب الأكاديمية لدراسات الدبلوماسية.

أما المقالان الأخيران، فأحدهما فلـ«جان ميليسن» مدير معهد «كلنجديل» فى هولندا المتخصص فى دراسات الدبلوماسية، الذى يعرض ضمن أمور أخرى جدول أعمال بحثى وبرنامج تدريبى يوثق العلاقة بين الدراسات وبين المُمَارَسات، بما فى ذلك من خلال تبنى مقاربة متعددة التخصصات، ومتعددة الثقافات كيلا تقتصر على المناهج الأوروبية بل تمتد أساساً إلى آسيا المتزايدة التأثير دبلوماسياً، وأخيراً اعتماد الأدوات الكمية باعتبار التوافر المتزايد للبيانات. ويختتم هذا العدد بمقال آخر وأخير للبروفيسور «موراى» يتحدث فيه عن تغيير فريق العمل، بما فى ذلك الرئاسة، لفرع الدراسات الدبلوماسية برابطة الدراسات الدبلوماسية مما دفع هؤلاء الأستاذة المؤسسين لكتابة هذه المقالات ليسترشد بها الفريق الجديد الذى تولى المهمة؛ وياله من تقليد نبيل لتترسخ به الذاكرة المؤسسية، بما فى ذلك «مؤسسة العلم» وليس فقط المؤسسات التى لها هيكل إدارى أو بيروقراطى.

ولعل الجمعيات النظيرة فى العالم العربى، ومنها جمعيات دراسات العلوم السياسة وغيرها، تخصص فرعاً لها أيضاً للدراسات الدبلوماسية، وتجعل منها منتدى لتلاقى الدبلوماسيين والأكاديميين، المنظرين والممارسين، المعرفة والخبرة!

Murray, S. (٢٠٠٨). Consolidating the Gains Made in Diplomacy Studies: A Taxonomy. International Studies Perspectives, ٩, ٢٢-٣٩.

Murray, S., Sharp, P., Wiseman, G., Criekemans, D., & Melissen, J. (٢٠١١). The Present and Future of Diplomacy and Diplomatic Studies. International Studies Review, ١٣(٤), ٧٠٩ -٧٢٨.

Amr.Aljowaily@gmail.com

٣ Amr.Aljowaily@gmail.com

4 ولن نغوص أكثر فى ذلك، حيث نود تخصيص دواوين كاملة مستقبلاً لهذا الربط الهام بينهما.

عرض لكتاب

دور المنظمات الدولية فى تنمية مناطق ما بعد النزاع

للمؤلف ناظم عبد الله أحمد. القاهرة: المركز العربى للنشر والتوزيع (2022)

يعرض الكتاب للدور الكبير الذى تلعبه المنظمات الدولية فى مساعدة الدول فى المرحلة التى تعقب انتهاء الصراع المسلح حيث تأتى الأمم المتحدة فى مقدمة تلك المنظمات التى تنشـــط فى مرحلـــة ما بعد النزاع من خلال مجموعة كبيرة من الأجهـــزة التابعة لها فى المجالات كافة. وفى حين طرأ الكثير من التغيير والتطور على أداء الأمم المتحدة فى التجارب التى خاضتها خـــلال العقود الماضية، فإن النجاح لم يكن حليفها فى عدد منها. ويـــبرز الكتاب أن هناك عوامل عديدة قد تعجل من الوصول إلى مرحلة النزاع المسلح مثل طبيعة النظام السياسى القائم فى الدولة، والعوامل الإقليمية إضافة إلى العوامل الداخلية المتمثلة بوجود جماعات عرقية أو دينية أو مذهبية تقف إلى جانب أحد الطرفين.

قراءة للوزير المفوض عبد الحميد هانى الرافعى

elrafieabdelhamied@gmail.com

ويصـــور الكتاب إن عـــودة النازحين والمهجرين بصـــورة آمنة يشـــكل عاملًا مهمًا فى تحقيق الاســـتقرار والمصالحة بين الفئـــات الاجتماعية والعرقيـــة والدينية، وهو عنصر هام فى ســـبيل إعـــادة تأهيل النازحين والمهجرين، وهـــو فى ذات الوقت عنصر فعال فى تحقيـــق التنمية فى المناطق الخارجـــة من نزاعات مســـلحة، وخاصة فى الجوانـــب الاقتصاديـــة والاجتماعية، فى السياق ذاته، فإن تحقيق التنمية فى بيئات ما بعد النزاع يســـتلزم خلـــق أجواء الثقة والتسامح وقدرة العيش المشترك بين كافة الأطراف والجماعات وتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان، وهو ما قد يتطلب الإفراج عن الأشـــخاص الذين تم اعتقالهم بصورة تعسفية دون سند قانونى.

الأولويات التنمويـــة فى مناطق ما بعد النزاع ومعوقاتها:

والتى يطرحها الكتاب على النحو التالى: أولاً، نزع الســـلاح باعتبار أنها ضرورة فى بيئات مـــا بعد النزاع من أجل إنجاح عملية إعادة الإعمار وتحقيق التنمية والسلام، وهى تســـاهم فى تعزيز ثقة المواطنين بالسلطات الحكومية، فلا يعقـــل نجاح عمليات إعادة الإعمار فى ظل انتشار الأسلحة بين المواطنين والفئات الاجتماعية والدينية والعرقية، كما أن نجاح عملية نزع الســـلاح يتوقف على شرط تنفيذها بصورة شاملة. وثانياً تسريح المقاتلين التى يُستلزم أن تتصف بالشمولية، بمعنـــى أن لا يتم تسريحهم على أســـاس أنهم كانوا ضمن الطرف الخاسر فقط، بل يتوجب أن يشـــمل التسريح أيضًا المقاتلين المنتمين إلى الأطراف التى انتصرت فى النزاع، لعدم الحاجة إلى أعـــداد كبيرة من القوات وبالتـــالى تخفيض النفقات العســـكرية، وتوجيه الإنفاق نحو إعادة الإعمار وتقديم الخدمات والتنمية. وثالثاً، إعادة الإدماج بما يستلزم جهودًا شاملة لا توجه نحو المقاتلين السابقين فحسب بل نحو الإطار الاقتصادى والاجتماعى والسياسى العام، فتحسين هذه الأطر يضمن نجاحها لدرجة كبيرة، فضلًا عن ذلك فإن شـــفافية آليات الحكم وتوافر سبل الوصول إليها من قبل ممثلى المقاتلين السابقين وحيادية النظام القضائى ومهنته ،هى من العوامل التى تســـاعد على نجاح عملية الدمج.

ويخلص المؤلف فى هذا القسم أن مجلس الأمن شدد على أهمية الأنشطة المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج فى حالات ما بعـــد النزاع مع أهميـــة إدراجها ضمن نصوص الاتفاقات المتفاوض بشأنها، مؤكدًا بأنه لا يمكن النظر إلى كل منها بمعزل عن الآخر، بل يجب النظر إليها كعملية مستمرة ترجـــع أصولها إلى بحث أعم عن الســـلام والاستقرار والتنمية.

دور أجهزة الأمم المتحدة فى تنمية مناطق ما بعد النزاع:

ويبدأ الكتاب بالأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، ففيما يتعلـــق بالجمعية العامة، يقر المؤلف إن الجمعية العامة لا تشـــارك بشـــكل مباشر فى القرارات بشأن إنشاء أو إنهاء عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، ومع ذلك فإنهـــا تلعب دورا مهمًا فى إنجاح تلك العمليـــات حيث أنها تمتلك ســـلطة إنشـــاء أجهزة فرعية لكى تتمكن من أداء مهامها، كما أن لهـــا دوراً حيوياً كبيراً فى مجال التنمية يتجاوز اعتبارها مجرد منبر لعرض النقاشـــات وتقديم التوصيات غير الملزمة، فسلطتها فى إنشاء الأجهزة الفرعية والإشراف عليها وتخصيص الأموال لها لكى تتمكن من أداء واجباتها، يبين أهمية الدور الذى بإمكان الجمعيـــة العامة القيام بها.

ثم يتنـــاول المؤلف دور مجلس الأمن تنمية مناطق ما بعد النزاع، معتبراً أنه دور فاعل من خلال إنشاء محاكم جنائية خاصة من أجل محاكمة الأشـــخاص المتهمين بانتهاك القانون الدولى الإنســـانى أثنـــاء النزاعات المسلحة الداخلية، فعلى سبيل المثال، جاء فى قرار مجلس الأمن الخاص بتشكيل المحكمة الجنائية برواندا أن هذه المحاكم تساهم فى تعزيز عملية المصالحة وفى استعادة السلم، كما تســـاهم فى جبر الأضرار الناجمة عن تلك الانتهاكات وعدم تكرارها فى المســـتقبل وتعزيز ســـيادة القانون ومنع الإفلات من العقاب. وأخـــيراً دور المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى تنمية مناطق ما بعد النزاع، باعتباره الجهاز الرئيسى فى منظومة الأمم المتحدة المســـئول عن التنمية فى المجتمعات الخارجة من النزاع يتمثل فى تقديم المساعدة الإنسانية والإشراف على الهيئات والوكالات الدولية المختلفة والتنسيق بين تلك الجهات.

ثم يتجه الكتـــاب لعرض دور الأجهزة الفرعية للأمم المتحـــدة فى تنمية مناطق ما بعد النزاع، بدءاً بلجنة بناء السلام لمعالجة كافة الجوانـــب السياســـية والاقتصادية والاجتماعية، وإصـــلاح قطاعات عدة مثل القضاء والأمن والدفـــاع، وهى بذلك تلعب دورا فاعـــلًا فى تنمية الـــدول والمجتمعات الخارجة من النزاع المسلح، فجهود برنامج الأمم المتحـــدة الإنمائى فى بيئـــات ما بعد النزاع بمـــا يعتمد على الربـــط بين جهود الإغاثة وإعادة الإعمار والتنمية بما يساهم فى معالجة الأســـباب الجذرية للنزاع ويمنع تجددها فى المســـتقبل، كما أن تدخلها بناءً

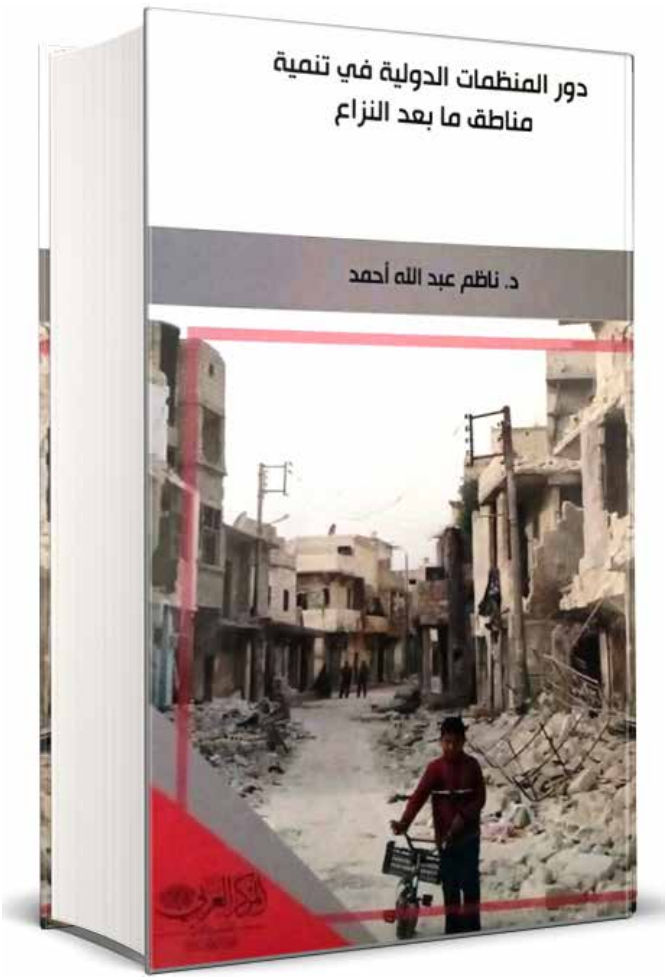

على طلب واتفاق مع الدول المضيفة وتحديد الأنشطة التنموية وفقًا لأولويات تلك الدول يساهم فى تعزيز فاعلية تلك الأنشطة إلا أنه فى نفس الوقت قد يؤدى إلى إعاقة المشاريع والأنشطة ذات العلاقة ببناء الديمقراطية والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان والحريات العامة ،وفيما يتعلق بالحيادية وضرورة تعامل البرنامج مع كافة الأطراف، فإن ذلك قد يكون ممكنا مع وجود اتفاقيات سلام بين أطراف النزاع، ولكن فيما يتعلق بالنزاعات التى تنتهى بانتصار أحد الأطراف خاصة فى حالة النزاعات العرقية والمذهبية فإن تحقيق الحياد والتعامل على قدم المساواة مع جميع الأطراف قد يكون صعبا.

وهنا يعرض الكتاب للأجهزة العاملة فى مجال المساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان فى ظل الترابط القائم بين تعزيز احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وتحقيق التنمية الشاملة، فإن مجلس حقوق الإنسان باعتباره أحد أهم أجهزة الأمم المتحدة المتخصصة بحقوق الإنسان يساهم بدور فعال من خلال توصياته فى خلق البيئة المناسبة لتحقيق التنمية فى المناطق الخارجة من النزاع عن طريق تعزيز سيادة القانون وتحسين جهود الإغاثة وربطها بحقوق الإنسان والتنمية، وكذلك دور مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان فى بيئات ما بعد النزاع وما يتركز بصورة أساسية فى بناءالقدرات على المدى القصير على العمل مع الإدارات الحكومية ومنظمات المجتمع المدنى المعنية بصورة مباشرة بأعمال حقوق الإنسان، بما قد يشمل أنشطة تعليمية وتدريبية موجهة للسكان عامة، و تكون أنشطة بناء القدرات أقل إثارة للجدل السياسى من أنشطة الرصد والمراقبة التى تقوم بها أيضاً المفوضية بالتركيز على مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز المساءلة وسيادة القانون، وذلك من خلال تقديم الدعم والمشورة فى عدة مجالات مثل إصلاح نظام العدالة؛ إذ قامت المفوضية بتقديم مساعدات تقنية ومالية فى عدة دول مثل جواتيمالا وجمهورية الكونغو الديمقراطية بهدف إصلاح أنظمتهم القضائية بما يساهم فى مكافحة الإفلات من العقاب. وفيما يتعلق بالإصلاح التشريعى والمؤسساتى، فقد قدمت المفوضية المشورة إلى سيراليون لغرض إجراء التعديلات فى دستورها، كما ساهمت المفوضية فى غينيا فى تعديل القانون الجنائى وقانون الإجراءات الجنائية والقانون العسكرى. وكذلك الأمر فى صياغة نظم العدالة الانتقالية؛ حيث ساهمت المفوضية من خلال تقديمها المشورة فى جمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا ومالى وغيرها من الدول. وهناك من الباحثين من يرى أن دور المفوضية فى تعزيز المساءلة عن الانتهاكات السابقة ومكافحة الإفلات من العقاب يتوقف بدرجة كبيرة على اتفاق السلام الذى تم التوصل إليه بين أطراف النزاع.

ثم يتجه الكتاب إلى المنظمات الدولية الاقتصادية، فبالنسبة للبنك الدولى الذى يواجه تنوع تلك الاحتياجات وحجمها الكبير بما يستوجب منه توجيه أنشطته بصورة دقيقة نحو الجوانب التى تساهم فى استدامة حالة السلم وتوفير أكبر قدر ممكن من فرص العمل، وهو ما قد يدفع البنك إلى مراجعة نظامه الأساسى وطريقة إدارته بما يساهم فى زيادة فاعلية أنشطته، وخلق الثقة لدى الدول المتلقية لمساعدات البنك. أما بخصوص صندوق النقد الدولى، ورغم كونه يركز على سياسات الاقتصاد الكلى المتمثلة فى إنشاء أو إعادة إنشاء النظم المالية والنقدية والضريبية فى دول ما بعد النزاع وتقديم المساعدات المالية لتحسين ميزان المدفوعات فيها، إلا أن هذه الأنشطة تلعب دوراً كبيراً فى تحقيق الاستقرار وعدم السماح بعودة العنف، وبالتالى صياغة الأسس الصحيحة للتنمية فى الدول الخارجة من النزاع إذا ما تم الأخذ بنظر الاعتبار احتياجات سكان تلك الدول عند صياغة برامج المساعدة من قبل الصندوق، إن صياغة سياسات وآليات تناسب أوضاع الدول الخارجة من النزاع يستلزم، وفقا للكاتب، من الصندوق أن يراعى واقع المجتمعات والدول الخارجة من النزاع فى كافة الجوانب، وهذا سيمنح برامج وسياسات الصندوق المزيد من الفعالية.

خاتمة:

يتضمن الكتاب أيضاً عدة عروض مستفيضة حول دور الأمم المتحدة فى السلفادور وافغانستان والعراق ونظرا لحدوث تطورات عديدة فى العامين المنصرمين. لذا أردت أن انتقل الى تحليلى النهائى كقارىء، فاننى لدى اقتناع رئيسى، تثبتها الأيام والتجارب، سواء كباحث أو قارىء أو محلل ناشىء حتى ولو كدبلوماسى صغير منذ ما يزيد عن عقدين من الزمن، ألا وهو أن اى دور فعال للأمم المتحدة مرهون بتوافق القوى العظمى فى المنظمة على موقف معين، وهو الأمر نادر الحدوث منذ نشأة الأمم المتحدة؛ وكذلك حق النقض بمجلس الأمن المتاح لخمسة دول فقط؛ الأمر الذى يعيق اى تحرك عالمى اللهم إلا من خلال الجمعية العامة من خلال آلية الاتحاد من أجل السلم التى لها ضوابطها المعروفة. ومن ثم فإن اى حل لمشكلة جوهرية دولية يتطلب تحليل هيكل قوى النظام الدولى ونسقه وديناميكياته ومصالح قواه أثناء الأزمة ليتبين وجود نية لإيجاد آليات للتنمية من بعد النزاعات المسلحة من عدمه. بل ووجود تلك النزاعات فى أصلها من عدم وجودها!

العلاقات الدولية فى عصر التكنولوجيات الرقمية
تحولات عميقة - مسارات جديدة

تأليف د. عبد القادر دندن وآخرون
الناشر: مركز الكتاب الأكاديمى، 2021

«كان الصراع بين من يملك ومن لا يملك، وأصبح الصراع بين من يعلم ومن لا يعلم»
يستعرض كتاب "العلاقات الدولية فى عصر التكنولوجيات الرقمية" التطورات التكنولوجية الهائلة التى شهدها العالم فى القرن الحادى والعشرين، من خلال أربع محاور ومقالاته التى تفوق العشرين، والتى ركزت على الثورة الرقمية وتأثيرها على السياسة والدبلوماسية الدولية، وكيف أن التحولات بسبب التكنولوجيا جعلت البيئة الدولية التى تتفاعل ضمنها مختلف الفواعل مرتبطة بشكل واضح بالعالم الافتراضى والفضاء السيبرانى اللامحدود والعصى عن التحكم والمراقبة.

أدى انتشار الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعى إلى توسيع نطاق التفاعل بين الدول والأفراد، وظهور تحديات ورهانات جديدة. فمثلا، أصبح من السهل الآن نشر المعلومات المضللة والأخبار الكاذبة، مما يمكن أن يؤدى إلى زعزعة استقرار الدول وإثارة النزاعات. بالإضافة إلى ذلك، أصبحت التهديدات الأمنية أكثر تعقيدًا، حيث يمكن استخدام التكنولوجيا لأغراض غير مشروعة مثل الإرهاب والجريمة السيبرانية. كما أثرت التطورات التكنولوجية الرقمية على الثقافة والقيم. فقد أدى انتشار الإنترنت إلى زيادة التفاعل بين الثقافات المختلفة وظهور ثقافة عالمية مشتركة. ومع ذلك، فقد ساهم ذلك أيضًا فى تهديد الهويات الثقافية المحلية والخصوصيات الحضارية. على سبيل المثال، يمكن استخدام وسائل التواصل الاجتماعى لنشر الصور النمطية عن الثقافات المختلفة، مما يمكن أن يؤدى إلى التمييز والكراهية.

كذلك، أثرت التطورات التكنولوجية الرقمية على الاقتصاد. فقد أدى انتشار الإنترنت إلى ظهور اقتصاد عالمى جديد قائم على المعلومات والمعرفة. هذا الاقتصاد الجديد أكثر تعقيدًا من الاقتصاد التقليدى، حيث يمكن للشركات أن تنتقل بسهولة من دولة إلى أخرى. وهذا يخلق تحديات جديدة للحكومات، حيث يتعين عليها إيجاد طرق لتنظيم الاقتصاد العالمى الجديد وحماية مصالحها الوطنية.

فى تلك السياقات جاءت هذه التحولات التى ناقشها الكتاب، فقدم رؤى حول مستقبل العلاقات الدولية فى ظل هذه التطورات، من خلال مقالاته التى قسمها الكتاب فى أربعة محاور متناولة الأفكار التالية:

المحور الأول: التكنولوجيات الرقمية والتحول فى طبيعة القوة العالمية

يناقش المحور الأول تطور حركة التكنولوجيا التى اعتبرها من أهم العناصر التى أثرت على التحول الدينامكى فى

تقديم أ.د. هاجر قلديش
hajer.gueldiche@gmail.com

العلاقات الدولية، حيث أصبحت وسائل التواصل الاجتماعى والإنترنت وسائل تأثير قوية على التوجهات العامة والرأى العام الدولي؛ وكيف أنها أدت إلى تحول من القوة التقليدية والقوة العسكرية إلى التركيز على القوة الناعمة. وقد تسبب هذا التطور البشرى فى ظهور مفاهيم جديدة أثرت على العلاقات الدولية. لقد أصبحت الحكومات العالمية تعتمد بشكل متزايد على الوسائل الرقمية للتفاعل واتخاذ القرارات. وبالتالى، فإن تغير الديناميكية السياسية والاقتصادية يتطلب تكييفًا مستمرًا للسياسات الدولية لمواجهة التحديات الناجمة عن هذا التقدم التكنولوجى، خصوصا فيما يتعلق بعمليات المنافسة بين الدول والشركات الكبرى العملاقة فى مجال التكنولوجيا، لا سيما تطور نموذج السباق التكنولوجى بين الولايات المتحدة والصين. وقد أدى هذا إلى تنافس بين الدولتين على تطوير تقنيات جديدة، مثل الذكاء الاصطناعى والتصنيع المتقدم. هذا التنافس كان له تأثير كبير على العلاقات الدولية، حيث تسعى كل من الولايات المتحدة والصين إلى استخدام التكنولوجيا لتعزيز نفوذها فى العالم. وقد تم استعراض هذه التحولات وتحليل تداعياتها على المشهد الدولى المعاصر.

المحور الثانى: التكنولوجيات الرقمية والتحول فى طبيعة الأمن القومى

اما المحور الثانى، فقد اعتبر التكنولوجيا الرقمية (مثل الإنترنت والذكاء الاصطناعي) أدوات حيوية لتعزيز الأمن القومى ومكافحة التهديدات الجديدة حتى مع كونها فى الوقت نفسه تفتح أبوابًا للتهديدات السيبرانية والتجسس والاختراقات الإلكترونية التى تهدد الأمن الدولى. وتوسع فى توضيح وشرح التحديات المتنامية التى تواجه الدول، مثل التصدى للهجمات السيبرانية الهائلة وحماية بنيتها التحتية من الاختراقات. كما يتعرض هذا المحور أيضًا إلى دور التجسس الإلكترونى فى التأثير على الأمن القومى وكيف يتم تحليل ومعالجة التهديدات الجديدة. وقد شهد مفهوم الأمن القومى تحولًا عميقًا فى العصر الرقمى، وذلك بسبب التطورات المتسارعة فى التكنولوجيات الرقمية. حيث تلعب هذه التكنولوجيات دورًا محوريًا فى العديد من المجالات، بما فى ذلك الاقتصاد والسياسة والدفاع. واعتبر الكتاب أن هذا التحول، وأثره على مفهوم الامن القومى، يتطلب من الدول تطوير استراتيجيات جديدة للدفاع، ترتكز على التقنيات الرقمية. كما تتطلب هذه الاستراتيجيات تعاونًا دوليًا، وذلك لمكافحة الهجمات السيبرانية وحماية البنية التحتية الحيوية للدول.

وتضمن هذا المحور الثانى من الكتاب عدة مقالات تناولت تلك السياقات من خلال موضوعات مختلفة مثل: التهديدات السيبرانية والإرهاب الإلكترونى، والحروب المعلوماتية والتلاعب بالرأى العام، والأسلحة الذكية والروبوتات القتالية، والاستخبارات الاصطناعية والتجسس الرقمى، والأزمات البيئية والصحية والإنسانية. واستعرضت هذه المقالات أهم التطورات والابتكارات فى هذه المجالات، وكيف أثرت على طبيعة وشكل وطرائق مواجهة التهديدات التى تعصف بأمن الدول والشعوب. كما تحلل هذه المقالات دور المنظمات الدولية والإقليمية

فى تنظيم وضبط اســـتخدام التكنولوجيات الرقمية فى ســـبيل تحقيق الأمن والســـلم العالميتين. وتبرز مختلـــف هذه المقالات أن التكنولوجيات الرقميـــة لها جانبان: جانب إيجابى يســـاهم فى تعزيز قدرات الدول على حماية أمنها وسيادتها، وجانب سلبى يفتح المجال لانتشار أشكال جديدة من التهديدات والصراعات التى تســـتغل ضعف أو غياب التشريعات والآليات الدولية للتصدى لها.

من هنا، فـــإن هذا المحـــور يدعو إلى ضرورة إعـــادة التفكير فى مفهـــوم الأمن القومى على ضوء التغـــيرات التكنولوجية، وإلى ضرورة تطوير اســـتراتيجيات جديدة للتعامل مع التحديات المستجدة. كما يسلط هـــذا المحور الثانى الضوء عـــلى أهمية فهم أثر التكنولوجيا الرقميـــة فى تطور مفاهيم الأمن القومى، وتبنى الاستراتيجيات الفعالة لمواجهة التحديات الجديدة التى تنشـــأ عن اســـتخدام هذه التكنولوجيـــات. ويعد هذا الجزء من الكتاب مرجعًا أساســـيًا للباحثين وصناع القرار لفهم التأثير الكبير الذى يمثله النظام الرقمى فى تشـــكيل المشـــهد الأمنى الدولى.

المحور الثالث: تطور التكنولوجيات الرقمية والتحول فى طبيعة الخصوصية

يتحـــدث المحـــور الثالث عـــن تطور التكنولوجيات الرقميـــة والتحول فى طبيعة الخصوصية الثقافية والكيانات ذات الهوية الإعلامية العالمية وسعيها لعولمة قيم الغرب وفرضها كقيم عالمية. وقد تسبب هذا التطور فى ظهور مفاهيم جديدة أثرت على العلاقات الدولية، وأصبحـــت تواجه الثقافات الأخرى وتشكل خطرا على الخصوصية مثل التنميط والتهميـــش، وبدأت تظهر أســـئلة الهوية المحيرة فى عالم تتضارب فيه المحلية بالعالمية.

وقد أصبح هذا التطور يؤثر بطريقة جدية على العلاقات الدولية، حيث أصبحت وسائل التواصل الاجتماعى والإنترنت وسائل تأثير قوية على التوجهات العامـــة والرأى العام الدولى. وظهـــرت تحديات ومفاهيم جديدة، كالحكومة العالمية والجيبوليتيك، وأصبحت الحكومات الدولية تعتمد بشكل متزايد على الوسائل الرقمية للتفاعل واتخاذ القرارات. وبالتالى، تغـــيرت الديناميكية السياســـية والاقتصاديـــة بما يتلاءم مـــع هذا التطور. كما أن تزايـــد التنافس بين الولايات المتحدة والصين فى مجال التكنولوجيا يشكل نموذجًا للسباق التكنولوجى الحديث، حيث تتنافس الدولتان عـــلى الهيمنة والتفوق التكنولوجى مما يؤثر على العلاقات الدولية وينعكس على التوازنات العالمية.

بشكل عام، لخص هذا المحور الثالث من الكتاب شـــكل وطبيعة العلاقات الدولية فى سياق تطور التكنولوجيا، وكيف أنها أدت إلى تحول من القـــوة التقليدية إلى القوة الناعمة وغيرت مفهوم الســـيادة والأمـــن والهوية والثقافة، وهو ما أثر عـــلى المصالح والقيم والسلوكيات والسياســـات للفواعل الدولية؛ وظهور ما يسمى بدبلوماسية التكنولوجيا، والحكومة العالمية، والجيبوليتيك، والسباق التكنولوجى. كما يبرز هـــذا المحور أهمية دراسة هذه المفاهيم لفهم التحديات والفرص التى تقدمها التكنولوجيا للعلاقات الدولية، مما يتطلب تكييفًا مســـتمرًا للسياســـات الدولية لمواجهـــة التحديات الناجمة عن هذا التقدم التكنولوجى.

المحور الرابع: التكنولوجيات الرقمية والتحول فى طبيعة التفاعلات الدولية

ناقـــش المحـــور الرابع مـــن الكتاب التفاعلات الدولية من خلال مسارات جديدة عميقة، مثل تأثير التطورات التكنولوجية على دبلوماســـية العلوم، والدبلوماسية الرقمية، والحكومة الالكترونية، واقتصاد المعرفة. وقد تناول دور التكنولوجيـــا فى تغيير الطريقة التى يتـــم من خلالها إجراء الدبلوماســـية العلميـــة إذ تعمل التطـــورات التكنولوجية على تســـهيل تبادل المعرفة والبحث العلمى بين الدول والمؤسســـات العلمية، مما يعزز التعاون الدولى ويســـهم فى تحقيق التقدم العلمى والتكنولوجى.

الدبلوماســـية العلمية هى شـــكل من أشكال الدبلوماسية التى تركز على التعاون العلمى بـــين الدول. وتُعـــد التكنولوجيات الرقمية أداة مهمة للدبلوماسية العلمية، حيث تســـهل التواصل والتعاون بين العلماء من مختلف البلدان. كما تُستخدم التكنولوجيات الرقمية أيضًا لتبـــادل المعلومات والبيانات العلميـــة، وتنظيـــم المؤتمـــرات والندوات العلمية الدولية. كمـــا يركز هذا المحور على الدبلوماسية الرقمية، وهى النهج الذى تتبعه الدول فى اســـتخدام التكنولوجيـــا الرقمية ووســـائل التواصل الاجتماعى فى تســـيير الشؤون الدبلوماســـية، مم يسهم فى تعزيز العلاقـــات الدولية وتحســـين التواصل بين الدول والشعوب، وتمثل واجهة مهمة لنشر السياســـة الخارجية للدول وتعزيز مكانتها الدولية.

ويتنـــاول المحور أيضًـــا دور الحكومة الإلكترونيـــة فى تطوير العمـــل الحكومى وتحسين خدمات الحكومة للمواطنين حيث يمكن للحكومة الإلكترونية أن تعزز الشفافية والفعالية فى تقديم الخدمات الحكومية، مما يعزز الثقة بين الحكومة والشـــعب ويسهم فى تطوير الاقتصـــاد والمجتمـــع. وأخيرًا، يســـلط هذا المحور الضوء على دور اقتصاد المعرفة، وهو المفهوم الذى يعتمد على تحويل المعرفة والابتكار إلى مـــورد اقتصادى مما يساهم فى تحقيق التنمية الاقتصادية. وتُعد التكنولوجيـــات الرقمية أداة مهمة لاقتصاد المعرفة، حيث تُســـتخدم لإنشـــاء منتجات وخدمات جديدة، وتحسين الكفاءة وفعالية الشركات، وتعزيز الابتكار.

فى النهاية، يتميـــز هذا الكتاب بالاعتماد على أبحاث موثقة ودراسات علمية لتوضيح أهمية التحولات الرقميـــة فى علاقات الدول ببعضهـــا وتحليل تأثيراتها على المســـتوى الدولى. كما يقدم الكتاب رؤية شاملة لكيفية مواجهة التحديات واســـتغلال الفرص التى يفتحهـــا التطـــور التكنولوجـــى فى مجال العلاقات الدولية. كما يعد هذا الكتاب مرجعًا هامًا للمهتمين بدراســـة العلاقات الدولية فى ظل التحولات الرقمية الكبيرة التى يشهدها العالم اليوم، ويســـاهم فى توضيح مسارات جديدة للسياسة الدولية والتفاعل بين الدول والمؤسسات فى عصر التكنولوجيا الرقمية.

رئيسة لجنة الاتحاد الإفريقي للقانون الدولي سابقا (حتى يوليو الماضى)

الدبلوماسي

السنة التاسعة والعشرون - العدد 315

يوليو - أغسطس 2023 الثمن 10 جنيهات

شخصية مصر وقوتها الناعمة

فى هذا العدد

/diplomat.magazine.egypt
diplomatmagazine92@gmail.com

ستون عاماً من العلاقات المصرية – الفيتنامية ..... السفير رضا الطايفى	4
الحقيبة الدبلوماسية	8
شعب مصر وقوى الطبيعة ..... د. مهندس هانئ محمود النقراشي	18
إذا لم يكن ما تريد فـارد ما يكون ..... سفير جمال الدين البيومى	20
القمة الثانية: إفريقيا روسيا ... الفرص والتحديات ..... سفير د. عزت سعد	26
تركيا كقوة إقليمية متوسطة فى النظام الدولى والشرق الأوسط..... سفير د. عبد الرحمن صلاح	30
علاقات روسيا مع مجلس التعاون الخليجى ... سفير رخـــا أحمد حسن	33
شخصية مصر - دراسه فى عبقرية الغناء..... سفير محمد عبدالمنعم الشاذلى	36
الهوية الوطنية المصرية دعوات ودعاوى .... سفير علاء عبد العليم	39
حوار سفير فيتنام فى القاهرة Nguyễn Huy Dung ..... السفير رضا الطايفى	40
الوعى الأمنى بقرصنة التكنولوجيا والمعلومات ..... سفير د. سامح أبو العينين	46
الإنسانية والبيئة ..... عيسى بيومى	48t
الدبلوماسية الرياضية العالمية – التجربة الاسترالية ..... زهير عمار	54
أزمة الغذاء العالمية فى ضوء استمرار الحرب الروسية الاوكرانية ..... سفير عزت البحيرى	57
إيكواس .... غلبة الطابع الدبلوماسى ..... دكتور يوسف حسن	60
اللجوء فى عالم تهدده المجاعة ..... ميساء جيوسي	62
ظاهرة التسول وكيفية علاجها ..... سفير أشرف عقل	64
نونية ابن زيدون فى موكب ألزمان ..... عـادل عبدالصمـــد	66
دبلوماسية الامن السيبرانى ..... د .علاء مبروك	69
«تصنيف المكاسب المعززة المحققة فى الدراسات الدبلوماسية» ..... سفير عمرو الجويلى	70
دور المنظمات الدولية فى تنمية مناطق ما بعد النزاع ..... قراءة للوزير المفوض عبد الحميد هانى الرافعى	74
العلاقات الدولية فى عصر التكنولوجيات الرقمية تحولات عميقة - مسارات جديدة ..... قراءة تقديم أ.د. هاجر قلديش	76
رابطة زوجات الدبلوماسيين المصريين ... تقدمها نادية الريس	78
فنون تشكيلية ..... سفير فخرى عثمان	82
سيجموند فرويد، عالما و علامة ..... سفير د. هادى التونسى	84
مبادرة مصرية لتدويل خدمات مركز البحث والانقاذ المصرى ..... السفيرة د. عبير بسيونى	86

مجلة شهرية منوعة
تصدر منذ مارس 1992 عن
النادى الدبلوماسى المصرى
أسسها
السفير مصطفى العيسوى

رئيس مجلس إدارة النادى الدبلوماسى
سفيرة منى عمر
رئيس التحرير
سفير رضا الطايفى
مستشار التحرير
عادل عبد الصمد
المستشار الفنى
جمال عبد النبى
سكرتير تحرير تنفيذى
شادى غالى

أسرة تحرير العدد

سفيـــر أشـــرف عقـــل
سفير عمـــرو الجـــويـلى

توجه المراسلات إلى
رئيس تحرير مجلة «الدبلوماسى»:

مبنى وزارة الخارجية المصرية
ماسبيرو الدور 28 - غرفة 2820
تليفاكس 27735457 202+

جميع الآراء الواردة بالمقالات تعبر عن أصحابها
دون أدنى مسئولية على المجلة، والخرائط المنشورة
توضيحية إلا إذا ذكر غير ذلك